اما القبلي فلان الدين يمنعك منه ودلائل الكتاب والسنة على بينك وبينه
واما الرد والمقابلة فلانهم يطالبونك بادلة العقول ويلاحنونك بقوانين
الجدل ولا يقنعون منك بظواهر الامور وسالتني ان امدك بما يحضرني
في نصرة الحق من علم وبيان وصنف في رد مقالة هولاء القوم من حجة وبرهان
وان اسلك في ذلك طريقة لا يمكنهم دفعها ولا يسوغ لهم من جهة العقل جحدها
وانكارها فرايت اسعافك لان ما وجب الدين وجب النصيحة لجماعة
المسلمين فان الدين النصيحة واستشهد بقول النبي صلى الله عليه وسلم الدين
النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال لله و
لكتابه ولرسوله ولائمة المومنين وعامتهم قال واعلم ان هذه الفتنة
قد عمت اليوم وشملت وشاعت في البلاد واستفاضت فلا يكاد يسلم من
وهج غبارها الا من عصمه الله وذلك مصداق قول النبي صلى الله عليه وسلم
بدا الاسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدا فطوبى للغربا قال ثم اني تدبرت هذا
الشان فوجدت عظم السبب فيه ان الشيطان صار اليوم بلطيف حيلته
يسول لكل من احس من نفسه بزيادة فهم وفضل ذكا وذهن ويوهمه
انه ان رضي في علمه ومذهبه بظاهر من السنة واقتصر على واضح بيان
كان اسوة للعامة وعد واحدا من الجمهور والكافة وانه قد ضل فهمه واضمحل
لطفه وذهنه فحركهم بذلك على التنطع في النظر والتبدع لمخالفة
السنة والاثر ليبينوا بذلك عن طبقة الدهما ويتميزوا في الرتبة عمن
يرونه دونهم في الفهم والذكا فاختدعهم بهذه المقدمة عن واضح
الحجة واورطهم في شبهات تعلقوا وتاهوا عن حقائقها ولم يخلصوا
منها الى ازليا ان لا يكون موجودا اذ كان وجود الجملة موقوفا على وجود
ابعاضها فوجود ابعاض المتعاقب ممكن وان قال ان وجود الجنس المتعاقب

الذي

الذي هو قديم ازلي ابدي موقوف على كون الواحد من احاده قديما ازليا
ابديا فهذا محل النزاع فتبين ان الجواب فيه مغلطة وحقيقة الجواب انه
يجب الحكم على الجملة بالجملة على اسر وقد بين هو وغيره فساد هذا
الجواب فانه اذا لم يكن ازليا كان ذلك سلب لل

وابو الحسن الامدي وغيره ادخلوا هذه المقدمة اعني منع
العلل المتعاقبة في اثبات واجب الوجود ولا حاجة بهم اليها وهي مبنية على
مقدمتين احداهما ان العلة قد تتقدم المعلول وقد ذكر هو في كتابه المسمى
لباب الحقائق نقيض ما ذكره هنا في كتابه المسمى ابكار الافكار وذكر في
اثبات واجب الوجود هذه الطريقة التي تقدمت حكايتها عنه وقال فيها ان
كانت العلل والمعلولات غير متناهية فاما متعاقبة او معا لا جائز ان
يقال بالاول اذ قد بينا امتناع الافتراق بين العلة والمعلول فيما
تقدم والذي قاله فيما تقدم هو ان العلة او الفاعل لا يفتقر في كونه علة
لمعلوله ولا كون المعلول معلولا الى سبق العدم فان ما كان من المعلولات
الوجودية مسبوقا بالعدم اما ان يكون وجوده بايجاد العلة له في حال
وجوده او في حال عدمه لامتناع اجتماع الوجود والعدم فلم يبق الا
ان يكون موجدا له في حال وجوده لا بمعنى انه اوجده بعد وجوده بل بمعنى
ان ما قدر له من الوجود غير مستغن عن العلة بل يستند اليها ولولاها
لما كان واذا كان كذلك فلا فرق بين ان يكون المعلول وجوده مسبوقا بالعدم
او غير مسبوق قلت هذه الحجة هي حجة ابن سينا وامثاله على ان
المعلول يكون مع العلة في الزمان وهي حجة فاسدة وبتقدير صحتها
لا ينفع الامدي في هذا المقام فان الناس لهم في مقارنة المعلول لعلته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)